

المعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له بشرط لصحة الجواز كما صرح به المحققون ومن شتر
 صرح اصحابنا بان النكاح لا ينعقد بالأجارة والأطال والوصية لعدم صحة الاستعارة
 كما بين في المطولات وانت خبير بان الاستعارة لا تقع بكل وصف للقطع بانتماع استعماله
 السألا للارض مع اشتراكها في الوجود وغير ذلك بل لا بد من وصف مشهور له زيادة اختصا
 بالمستعار منه كما حققه مولانا سعد الدين في التلويح وغيره في غير ذلك وهو غير متحقق
 بين ملك المتعزول لفظ الجوز كما لا يخفى فان قلت المسطور في التلويح انما هو
 النكاح بالغة الأجنبية وهي ليست موضوعة لذلك في اللغة العربية قطعاً فثبت القول
 بانعقاده بلفظ الجوز بين قوم يقع بينهم ذلك ويكون كالأجنبية لانها فقههم عليها
 وتخطيهم بها قلت اعتبار اللغة الأجنبية صحة غير لا يجوز لان اللغة الأجنبية
 تصدر عن من نكح بها عن قصد صحيح واستعمال صحيح بخلاف لفظ التلويح فانما يصدر
 لاعتقاد صحيح بل عن تخريف وتضعيف فلا يكون حقيقة ولا جوازاً فثبت انما هو
 المحققين السعد التتاراني في بحث الحقيقة والجواز من التلويح الملفظ المستعمل
 صحيحاً جازاً على القانون اما حقيقة او مجازاً لانه ان استعماله في موضع لا يحق فيه
 وان استعماله في غيره كان له علاقة بينه وبين الموضوع له فيجوز والافضل هو ايضا
 من قسم الحقيقة لان استعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ
 مستعمل فيها وضع له فيكون حقيقة ثم قال وتبيننا الاستعمال بالصحيح احترازاً عن
 الخلط فثبت استعمال لفظ الارض في السماء من قصد بل وضع جديد انتهى نعم لو اتفق قوم على ان
 هذه اللفظة بحيث انهم يطلقون بها الارض على الاستعانة ونقص عن قصد واختيارهم فلقول
 بانعقاد النكاح بها وجه ظاهر لانه والحال هذه يكون وضعاً جديداً منهم واما صدور ما لا عن
 قصد لموضع جديد كما يقع من بعض الجمل في الأغا فلا اعتبار به فقد ثبت ان طائفة المحققين مولانا
 السعد التتاراني في التلويح ان التحقيق استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طرلاً لانه واراؤه
 منه مجرد الذكر لا يكون استعمالاً صحيحاً فلا يكون وضعاً جديداً والله اعلم اذا تقرر هذا يبقى الكلام في
 الوجه الخاص في النكاح الذي وضع بهذه الصيغة اذا قلنا بعدم انعقادها محله فاقول
 الحق الكافي شرح العلامة مرقا النكاح كلفظ لا ينعقد به النكاح بغيره الشبهة فيسقط به الحد
 وجب لها الاقل من المعنى ومنهم من اختلف ان دخل بها انتهى وانما علم بالصواب والبدل هو وجه والطلب وصلى الله
 على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان آمين والذين آمنوا هم خير

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعق
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على اشرق خلقه اجمعين
 أما بعد فأتى ما خفي على العقول والعجز ذكره
 افكار العقول قول الامام فاضل خان رحمه الله تعالى
 في فتاواه ما نصه وفي المتن اذا ادعى زيد
 وعمرو نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو
 قبل امرأة زيد وان سألها الفاضل بعد ما ادعى
 النكاح من زواجك فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو
 في لعمري انتهى ووجه الخفاء ان اقرارها بمقتد
 في الصورتين وقد جعلت في الصور الاولى لزيد
 وفي الثانية لعمرو ولعل الوجه في ذلك ان الصورة
 الاولى محمولة على ما اذا وقع منها ذلك الاقرار
 في غير مجلس القاضي وبدون تقدم دعوى واقامة
 بينة عند القاضي فعمل باقرارها لزيد بالنكاح اولاً
 بقولها تزوجت زيدا ولم يقبل قولها بالسيعة
 بقولها بعد ما تزوجت عمراً لتعلق حق الاول وهو
 زيد فقد صرح في النزاهة بما نصه قالت تزوجت
 زيدا بعد ما تزوجت عمراً في امرأة زيد لا
 الاقرار الاول صحيح في حال خلوها عن الزاهر

